المفاضلة بين اهداف السياسة الاقتصادية الكلية: الو اقع والتحديات

The Trade-off between Macroeconomic Policy Objectives: Reality and Challenges

بن غالية فؤاد [1]، قرواط يونس [2]

Benghalia Fouad [1], Guerrouat Younes[2]

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة ، الجزائر، benghalia.fouad@univ-tissemsilt.dz

[2] جامعة المسيلة، الجزائر، younes.guerrouat@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 25 /2025/11 تاريخ القبول: 26 /2025/12 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

حظيت السياسة الاقتصادية الكلية باهتمام بحثي واسع نظرا لدورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية. ويبرز البنك المركزي كفاعل رئيس في هذا الإطار، مما يستوجب منحه استقلالية تامة في صياغة وتوجيه السياسة النقدية، لضمان فاعلية أدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي، والحد من التباطؤ الزمني، وتجنب تضارب المصالح الناتجة عن التنسيق مع الحكومة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كفاءة السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني ترتبط بتهيئة بيئة مؤسسية وشروط هيكلية تضمن تحديد العوامل المقيدة لفعاليتها، بما يكفل الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة بأقل قدر من المعوقات.

كلمات مفتاحية: السياسة الاقتصادية الكلية، المربع السحري لكالدور، التباطؤ الزمني، السياسة النقدية، السياسة المالية.

تصنيفات JEL : E60، E61، E62، E63 .

Abstract :

Macroeconomic policy has garnered extensive scholarly attention due to its pivotal role in addressing economic imbalances. Within this framework, the Central Bank emerges as a primary actor, necessitating full autonomy in formulating and directing monetary policy. Such independence ensures the effectiveness of its instruments in stimulating economic growth, minimizing time lags, and averting conflicts of interest arising from government coordination. This study concludes that the efficiency of economic policy within the national economy is contingent upon establishing an institutional environment and structural conditions that mitigate restrictive factors, thereby ensuring the achievement of set economic objectives with minimal impediments.

Keywords: Macroeconomic Policy; Kaldor's Magic Square; Time Lags; Monetary Policy; Fiscal Policy.

JEL Classification Codes : E60, E61, E62, E63.

المؤلف المرسل: بن غالية فؤاد، **الإيميل:** benghalia.fouad@univ-tissemsilt.dz

1. مقدمة:

إن ظهور النظرية الاقتصادية الكلية وتفاقم الأزمات في البلدان المتقدمة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتخلفة، أدى إلى زيادة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية لما لها من قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسياسة المحيط، ولتبسيط الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة وذلك بإتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غاياته، حيث جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه، إذ تشتمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على أداة أو أكثر من الأدوات الاقتصادية الهامة كالسياسة النقدية والسياسة المالية و السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف السياسة التجارية... الخ.

ومما لاشك فيه أن السياسة المالية والنقدية تحتل مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، إذ تعد أدوات هذه السياسات من بين أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، كما تتجلى أهميتها في كونها من بين أهم الأدوات المتاحة لسلطات الوصية لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية الكلية.

حيث تعد هذه الأخيرة من إحدى المشكلات الرئيسية التي تعانيها اقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة، وتعتبر أيضا أحد المؤشرات الرئيسية ومدى التحكم في الأوضاع الاقتصاد الكلي للدولة، ولهذا تعد السياسة الاقتصادية من التوجهات الهامة للاقتصاد الكلي التي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية في تنظيم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التوفيق بين أهدافها، وتمثل هذه الأهداف حسب الاقتصادي " كالدور" في النم والاقتصادي، التوظف التام، واستقرار الأسعار، التوازن الخارجي، غير أن بعضها يحدث تضارب فيما بينها وبالتالي التأثير على حسن سير الاقتصاد الكلي، أي تحقق هدف معين يترتب عليه التنازل عن هدف آخر ذي أهمية كبيرة.

التساؤل الرئيسي: من أجل الإحاطة أكثر بأهداف الأساسية لسياسة الاقتصادية ومفاضلاتها وتحليل متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال نموذج المربع السحري لكالدور تبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي: كيف يمكن لصانعي السياسة الاقتصادية الكلية تحقيق أهدافها الأسياسية في ظل مفاضلاتها ؟

2. السياسة الاقتصادية الكلية، المفهوم في ظل المربع السحري حسب "كالدور"

1.2.مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية:

إن الأهمية التي تكتسبها السياسة الاقتصادية في تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول.

إن التأمل في معني السياسة الاقتصادية الكلية يشير إلى أن هذا المفهوم ينطوي على أن السياسة الاقتصادية يمكن تقديم لها عدة تعاريف منها:

1/ يعتبر **Xevier greffe** السياسة الاقتصادية أنها "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتخاذ مرغوب فيه" (قدي، 2006، صفحة 29).

2/ وتعرف أيضا على أنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى" وهي عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما (النسور، 2013، صفحة 255).

3/ وكما تعتبر أيضا بأنها " الإستراتيجية المتوخاة للوصول إلى الأهداف الموسومة انطلاقا من ثلاثية (تحليل، مرجعية، استراتيجيا)، وتتمثل في تحليل الوضع وإعداد كشف يمكن من تحديد الأهداف وبالتالي الوسائل والإجراءات والصيغ الموظفة لبلوغها " (المعموري، 2013، صفحة 21).

4/ يقصد بالسياسة الاقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، فالسياسة الاقتصادية يمكن اعتبارها على نحو من التبسيط والتعميم الشديدين كإطار يظهر فيه برامج الدولة لمواجهة المشكلة الاقتصادية في فترة من

الفترات، حيث يترجم هذا البرنامج عن الغايات (أو الأهداف) التي يجب أن يبلغها مجتمع من المجتمعات (قدي، 2006، صفحة 32).

ويتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات واتخاذ قرارات التي ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.

2.2 مراحل إعداد السياسة الاقتصادية الكلية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لا بد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، في حين يتطلب هذا الأسلوب الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة وتحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما إعداد السياسة الاقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات (المعموري، 2013، صفحة 23).

- **تحديد الأهداف**: عند وضع سياسة اقتصادية لابد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم، فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامله المختلفة، وإذا ما تم ذلك يمكن تحديد الهدف الذي تريد من أجله محاربة التضخم.
- **تحديد البدائل**: من المفيد تحديد الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، لتحقيق الهدف المنشود من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند التطبيق يتم استخدام واحد أو أكثر، فمثلا معالجة التضخم قد تستدعي استخدام أدوات السياسة المالية كفرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد والفائض أ وخفض الإنفاق الحكومي.
- **تحليل البدائل**: عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من الآثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة في تخفيض المعروض النقدي وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول، وما عليه إلا أن يحتار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار، أي معرفة الآثار الايجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أ ويبحث عن سياسة أفضل، وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية، وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة (صالح، 2005، صفحة 18).

- **اختيار الوسائل**: هنا لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد، حيث تتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي: السياسة النقدية، سياسة الصرف، السياسة الجبائية، سياسة المداخيل والسياسة الاجتماعية.

3.2.أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إلا أنه تقليديا جرى العرق على تلخيصها ضمن أربعة أهداف والتي تعرف بالمرجع السحري لكالدور (كروش ص.، 2015، صفحة 08).

1) **البحث عن النمو الاقتصادي:** هو الهدف الأكثر عمومية حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة...إلخ وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو وحسب" كالدور" يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6 % حيث يتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن أي ما يلاحظ هذا الهدف هو تحقيق معدل

نم وأعلى من معدل نم والسكان كما أنه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في الحقيقة تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث.

2) **تحقيق التشغيل الكامل:** حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0 **%** حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أقصى مستوى من التوظيف وتحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع.

3) **التحكم في التضخم:** الذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار ، ويرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0 **%**، حيث أن دم التحكم فيه يؤدي إلي تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة الاتخاذ القرارات الاقتصادية ، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

4) **تحقيق التوازن الخارجي:** حيث يعبر عنه كالدور بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما يعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية ومن الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود (+2) **%**.

الشكل 10: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور

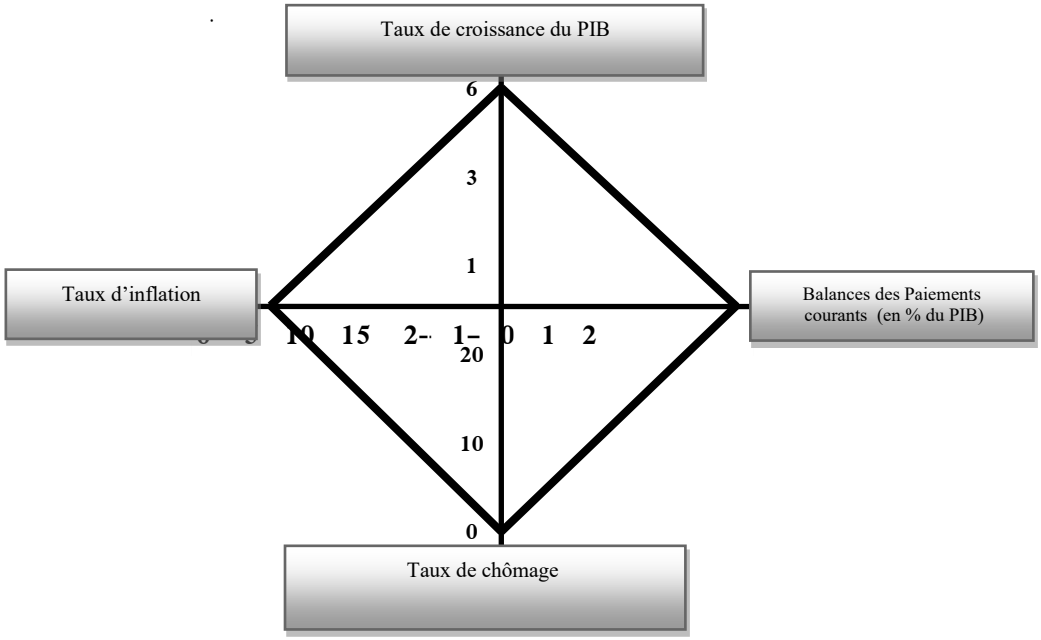

Source : Marie Delaplace - **Monnaie et Financement de l'économie** - p118.

3. أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

1.3 مفهوم السياسة النقدية:

تنوعت واختلفت مفاهيم السياسة النقدية بشكل واسع إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لها، والمراد تحقيقه.

1/ عرفها**"G:LBash"**على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم، وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية" (عديلة، 2014، صفحة 114).

2/ عرفها **"جورج بارويوت"** هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد، من اجل ضمان استقرار الصرف.

3/ كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في بلد معين، والمتمثلة في تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تسمح للسياسية النقدية متمثلة في البنك المركزي بالتدخل باستخدام كل آلياته النقدية قصد التأثير على حجم الائتمان سواء في إطار توسعي أو تقييدي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

2.3 أنواع السياسة النقدية:

تنقسم السياسة النقدية وفق حالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين هما: (رشيد، 2012، صفحة 14)

1) سياسة نقدية توسعية: تستخدم هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي بزيادة العرض من النقود، والتي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة مستوى الدخل التوازني وتشجيع الانتاج والازدهار الاقتصاديين ومن أدوات هذه السياسة:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري؛
- زيادة سعر إعادة الخصم؛
- يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات الحكومية.

2) سياسة نقدية انكماشية: تستخدم هذه السياسة في حالة النمو الاقتصادي بتخفيض العرض الاسمي من النقود، وبالتالي بتخفيض الطلب على الاستثمار، ومنه المحافظة على الاستقرار النسبي في الاسعار، ومن أدوات هذه السياسة:

- زيادة الاحتياطي القانوني؛
- تخفيض نسبة إعادة الخصم؛
- يدخل البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية.

3.3 مفهوم السياسة المالية:

للسياسة المالية عدة تعاريف نذكر منها: (سلامة، 2015، صفحة 18)

- تعرف بأنها كافة الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم من خلال سياسة الانفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقراض العام.

- وقد عرفها عبد المطلب عبد المجيد بأنها: " مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".

3. 4 أنواع السياسة المالية:

تنقسم السياسة المالية وفق حالة النشاط الاقتصادي الى نوعين رئيسيين هما:

1) سياسة مالية توسعية: تستخدم المزيد من الانفاق الحكومي أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاعات العائلية أو الاعمال لتحفيز مستوى الطلب.

2) سياسة مالية انكماشية: زيادة معدلات الضريبة المفروضة أو تقليل الانفاق الحكومي بهدف تخفيض مستوى الطلب الكلي.

3. 5 التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

1- **استراتيجية السياستين النقدية والمالية في الدول النامية:** إن دراسة قضية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يتطلب الوقوف على هيكل واستراتيجية كل من هاتين السياستين.

أ- **استراتيجية السياسة النقدية:** يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الاسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة ومن هنا يتبع البنك المركزي استراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فخطة البنك المركزي تسير على النحو التالي: (أرسلا، جميل، و رمزي ، 2009، صفحة 260)

- بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطة " وهي تتمثل بمتغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على البطالة أو

مستوى الأسعار، وحتى إذا ما كانت هذه الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغيير فيها وتسمى " الأهداف العامة " مثل الاحتياطات الكلية وسعر الفائدة على أذن الخزينة وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

- يتبع البنك المركزي الاستراتيجية السابقة لأنه من السهل عليه أن يحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة، فمن خلال الأهداف الوسيطة والاهداف العامة يمكن للبنك المركزي أن يتأكد بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية للسياسة.

ب- **استراتيجية السياسة المالية**. (البياتي و ميرال ، 2013، صفحة 240)

تستخدم أدوات السياسة المالية لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد ويمكن توضيح هذه السياسة التي تعمل بها السياسة المالية كما يلي:

أ- **حالة الكساد الاقتصادي:** وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تستخدم السياسة المالية على النحو التالي:

1. **زيادة مستوى النفاق العام:** والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الافراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخول الافراد إلى زيادة الطلب مما يؤدي الى إلى زيادة الإنتاج ومنه إلى زيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكلة الكساد؛

2. **تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية:** مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛

3. **استخدام مزيج من زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب:** وذلك ما يخدم الاقتصاد دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

ب- **حالة التضخم في الاقتصاد:** والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق اتباع سياسة انكماشية والتي تعتمد على:

1.تخفيض مستوى الانفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

2.**رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي إلى تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

3.**المزج بين الحالتين**: أي تخفيض مستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

4.تحديات ومعيقات السياسة الاقتصادية الكلية في تحقيق أهدافها:

1.4 التعارض في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. (الوادي و ابراهيم ، صفحة 312)

ويمكن تلمس التفسيرات المحتملة لأسباب تلك التعارضات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية عن طريق اتجاهين للتفسير هما:

- التعارض الذي يحصل بحكم العلاقات التي توصلت إليها النظريات الاقتصادية، والذي يطلق عليه مصطلح تعارض الضرورة necessary conflict وهو الحالة التي تعني أن تحقيق هدفاً معيناً يعني بالضرورة عدم تحقيق هدفاً آخر، وأبرز مثال على هذا النوع من التعارض هو ما أشار إليه الاقتصادي البريطاني Phillips. A.W عام 1958 من وجود علاقة المقايضة والتبادل بين هدف تحقيق معدلاً عالياً من الاستخدام والقضاء على البطالة، وهدف تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومعالجة التضخم. إذ أنه في الأجل القصير كلما اقتربنا من مستوى التشغيل الكامل كلما تسارعت معدلات التضخم. وقد أكد الاقتصاديان الأمريكيان Robert Solaw و Paul Samuelson هذه العلاقة على المستوى التطبيقي عام 1960، عن طريق تحليل البيانات عن الاقتصاد الأمريكي أثناء عقد الخمسينيات من القرن العشرين، والتي أثبتت أن استقرار الأسعار قد تحقق فقط على حساب تحقق نسبة عالية من البطالة، تجاوزت 6% من قوة العمل المحلية أثناء تلك الفترة.

- التعارض الذي يتعلق بالسياسة النقدية أو ما يسمى بتعارض السياسة Policy conflict، حيث لا يستطيع صانعوا السياسة اعتماد مسارٍ معينٍ لتحقيق هدفين أو أكثر في آنٍ واحد . فإذا حاولت السلطة النقدية في ظل وجود معدلات تضخم عالية ومعدلات نمو متباطئة اعتماد سياسة نقدية توسعية، بهدف تخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة معدلات لنمو الاقتصادي فان ذلك سوف يصار إلى تعزيز التضخم. وبالمقابل فان السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار تتطلب تحديد معدل النمو في عرض النقد عن طريق اعتماد سياسة نقدية تقييدية، وهذا يعني رفع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى الإضرار بهدف تسريع النمو الاقتصادي. إن مشكلة التناقض في تحقيق الأهداف موجودة على مستوى جميع السياسات الاقتصادية، أي ليس على مستوى تحقيق الأهداف الكلية فقط، وإنما قد يكون هناك عدم توافق بين تحقيق الأهداف الكلية والأهداف القطاعية في الاقتصاد الكلي أيضاً. (كافي، 2015، صفحة 341)

فقد يترافق هدف تحقيق معدلات عالية من الاستخدام في الاقتصاد ككل مع مستويات أقل من المستويات المرغوبة للإنفاق في بعض القطاعات المرغوبة اجتماعياً، وبالمقابل قد تؤدي إجراءات السياسة النقدية باتجاه تحقيق مستويات عالية من الإنفاق في تلك القطاعات المرغوبة اجتماعياً إلى تحقيق معدلات متسارعة باستمرار للتوسع النقدي المطلوب للمحافظة على معدلات الفائدة المنخفضة في تلك القطاعات والتي تؤدي إلى المحافظة على مستوى الإنفاق العالي فيها. كما أنَّ حالات التعارض تنشأ أيضاً بين التحقيق المتزامن لمستويات عالية من الاستخدام مع الأهداف قصيرة الأجل فيما يتعلق باستقرار السوق المالية، إذ أن ارتفاع معدلات الفائدة في إطار تحقيق مستوى أعلى من الاستخدام يؤدي إلى تخفيض أسعار السندات ويحدث تقلبات كبيرة في السوق المالية.

2.4 مقاربتي تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية ومناطق التوازن واللاتوازن.

حسب ما جاء في الطرح النظري حول أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، فإنها تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال الأدوات التي تم عرضها من قبل، لكن المشكل المطروح: كيف يتم استخدام هذه الأدوات؟ أي استخدام كل سياسة مقابل هدف معين، أو سياسة مقابل عدة أهداف، أو مجموعة من السياسات مقابل هدف معين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، هل الأهداف متغيرات داخلية والسياسات الاقتصادية متغيرات خارجية؟ أو العكس؟ يعتبر نموذج التوازن العام الأرضية الصالحة لتوضيح آليات عمل السياسة الاقتصادية الكلية. (كروش ص.، 2015، صفحة 15)

أ- آلية تحديد الأدوات لتحقيق الأهداف من خلال مقاربة "Tinbergen-Meade"

تعتبر آلية التعديل الآلي عبر تغيرات الأسعار في النموذج الكلاسيكي غير قادرة على العمل الكينزي، الذي يقوم على عدة مبادئ والتي لا تسمح بعمل هذه الآلية عند الكلاسيك.

لكن تحقيق التوازن الخارجي يختلف من خلال المقاربتين، **فمقاربة التعديل الآلي** للسياسة الاقتصادية تكون فيها أدوات السياسة الاقتصادية متغيرات خارجية، أي أن قيمتها معطاة، بينما تكون الأهداف متغيرات داخلية أي قيمتها مجهولة والتي وجب إيجادها من خلال حل النموذج بينما مقاربة "Meade" و "Tumbergen" للسياسة الاقتصادية فهي عكس مقاربة التعديل الآلي فتكون أهداف السياسة الاقتصادية معلومة ومحددة (متغيرات خارجية)، بينما تعتبر الأدوات من المجاهيل، تتطلب هذه المقاربة وضع نظام معادلات يمثل العلاقات الهيكلية بين متغيرات الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية في اقتصاد ما والتي تكون تحت فرضية العلاقة الخطية بين الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية، النموذج موضح من خلال المصفوفة التالية: حيث أن: (صالح، 2005، صفحة 20)

$$Y = AW + BX \dots \dots \dots (01)$$

Y: متغيرات الأهداف. X : متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية. W: المتغيرات الخارجية أو متغيرات الاضطرابات التي هي خارج تحكم السلطات الاقتصادية.

A: مصفوفة تتكون من المعاملات a_{ij} الممثلة للتأثيرات الكمية لمختلف الاضطرابات على متغيرات الأهداف.

B: مصفوفة تتكون من المعاملات b_{ij} الممثلة لتأثير متغيرات السياسة الاقتصادية.

في حالة بعد المصفوفة يساوي ثلاثة (3) نعبر عن النموذج المبين في المعالدة رقم (01) أعلاه كما يلي:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{pmatrix} = \left[\begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \\ w_3 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{pmatrix} \right]$$

في مثل هذا النظام فإن الشرط الأكثر وضوحا لتحقيق القيم المبتغاة لمتغيرات الأهداف، فهو أن تكون أدوات السياسة المستخدمة فعالة في التأثير على متغيرات الأهداف.

ب- آلية تخصيص السياسات للأهداف من خلال مقاربة "مندل"

من خلال هذه المقاربة يتوجب لأن تقترن السياسات بالأهداف التي تكون أكثر تأثيرا عليها وبالتالي إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي فقد أشار "مندل" إلى تخصيص السليم للسياسات الاقتصادية الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقدية (سعر الفائدة) للتوازن الخارجي، بينما يتم تخصيص السياسة المالية للتوازن الداخلي والسبب في ذلك يعود إلى أن السياسة النقدية لها أثر على ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال الدولية بالمقارنة مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما تعتبر السياسة المالية العكس. في الشكل التالي يمثل منحنى (IS) التوازن الداخلي.

الشكل 02: الاقتران الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية مقاربة "مندل

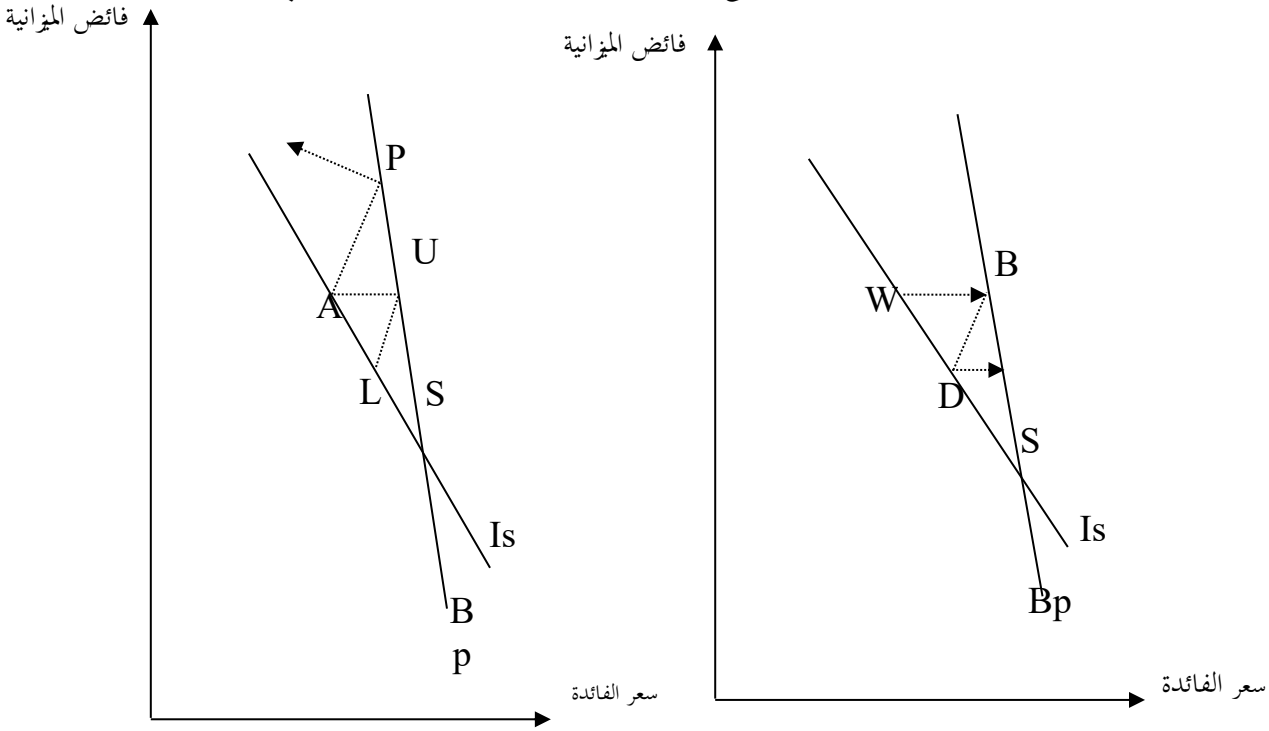

المصدر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب:محمود حسن حسني ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، ص ص106-108.

- **الاقتران الخاطئ "الجزء الأول":** ويمثل في الاستخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخارجي بينما تستخدم السياسة النقدية للتوازن الداخلي. فإذا كان الوضع المبدئي عند النقطة L أين يتحقق التوازن الداخلي والعجز في ميزان المدفوعات، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية (السياسة المالية) من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن أجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة السياسية النقدية، فيتحول الاقتصاد إلى النقطة A، فما يمكن أن نلاحظه من خلال هذه الإجراءات أن تخصيص السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي S.
- **الاقتران السليم "الجزء الثاني":** ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أم السياسة النقدية فتستخدم من أجل تحقيق التوازن الخارجي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز

في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي فإن الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أن هناك توازن خارجي واختلال داخلي متمثل في فائض في الميزانية، في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D، وبالاقتران السليم بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن.

3.4 التباطؤات الزمنية لأدوات السياسة الاقتصادية الكلية: (البياتي و ميرال ، 2013، صفحة 65)

لقد دعا فريق من الاقتصاديين - والمعروفين بالنقوديين monetarist وعلى رأسهم الاقتصادي M. Friedman الى اتباع سياسة نقدية هادئة. وتتلخص هذه السياسة في ان مايتخذه البنك المركزي من اجراءات السياسة النقدية لمعالجة الاوضاع الاقتصادية للدولة انما يكون وقعها متأخراً على الاقتصاد القومي أي إن هناك مدة تأخير lag period بين اتخاذ الاجراءات وبين ظهور آثارها. وآثار M. Friedman مشكلة التباطؤات الزمنية time lags ايضاً التي تشتمل عليها اجراءات السياسة النقدية، والتي قد تكون لها آثار لاتؤدي إلى تحقيق الاستقرار فيرى فريدمان أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة، وقد قاده ذلك إلى معارضة أي سياسة نقدية مبنية على التقديرات الشخصية وهوى السلطة النقدية القائمة.

لذلك إن التباطؤات الزمنية تمنع السياسة النقدية من التوقف المفاجئ نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الطلب على الاموال.

ان مشكلة مدد التباطؤ ربما تمثل اكبر العوائق التي تقف بوجه البنوك المركزية إذ إن من السهل جدا القيام بتوضيح فجوة ركودية من خلال رسم بياني ومن ثم تبيان الكيفية التي يمكن من خلالها للسياسة النقدية تحول الطلب الكلي وتعالج تلك الفجوة. لكن من جهة اخرى فان هذا الامر في العالم الحقيقي يمكن ان يتطلب عدة شهور قبل ان يدرك كائن من يكون ان هناك مشكلة معينة يعاني منها فعليا الاقتصاد الكلي. (كروش ص.، 2015، صفحة 15)

ان السلطات النقدية عندما تصبح عازمة او متيقنة بوجود مشكلة معينة في النشاط الاقتصادي، فانها تستطيع التدخل بشكل سريع من خلال القيام بضخ احتياطيات نقدية في السوق أو القيام بسحب احتياطيات نقدية منه، لكن من جهة اخرى، وبعد ان يتم البدء بتنفيذ ذلك الاجراء، فان الامر يمكن ان يتطلب عاما كاملا أو حتى مدة أطول من ذلك قبل ان يؤثر ذلك الاجراء في الطلب الكلي.

ولهذا فان التباطؤات الزمنية هي عبارة عن المدة الزمنية الفاصلة بين اتخاذ القرار من قبل السلطات النقدية وبين تنفيذ هذا القرار وظهور نتائجه، وان هذه المدة الزمنية لايمكن التكهن بها لانها مرهونة بالتوقعات من قبل صانعي السياسة أو صانعي القرار الاقتصادي، فقد تكون هذه المدة قصيرة وقد تكون طويلة، وهذا يرجع إلى الحالة أو المشكلة القائمة في الاقتصاد والمراد حلها.

وان معظم الاقتصاديين يرون ان السياسات الفعلية تتسبب في اغلب الأحايين في عدم استقرار الاقتصاد اكثر مما تسبب في استقراره. وعلى الاغلب فانها تكون ذات توقيت غير ملائم وتكون معدة لمواجهة مشكلات السنة الماضية وتكون غير مناسبة لمعالجة مشكلات الوقت الحاضر وكذلك، وهو الاكثر اهمية تكون غير مناسبة لمعالجة مشكلات المستقبل.

إن الاقتصاديين يختلفون في تقسيمهم لأنواع التباطؤات الزمنية التي تحدث في السياسة النقدية فمنهم من يقسم التباطؤات على ثلاثة انواع ومنهم من يقسمها على خمسة انواع، وفيما يأتي سنتناول ذلك: (دعيس، 2012، صفحة 190)

- **المجموعة الاولى** من الاقتصاديين الذين يقسمون التباطؤات الزمنية على ثلاثة أنواع الذين يفترضون وجود حرية اختيار السياسة النقدية المرغوبة في نظرهم والمؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي.

يرى بعض الاقتصاديين ان هناك ثلاثة تباطؤات زمنية مابين المدة التي يتوجب ان يحدث فيها التغيير في الطلب الكلي والمدة التي يحدث فيها التغيير بشكل فعلي.

ولغرض التوضيح نفترض أن الاقتصاد يبدأ بالتراجع نحو الركود فان الامر يتطلب بعض الوقت لجمع البيانات والمؤشرات الاحصائية حول طبيعة مجريات الامور التي تحدث في الواقع وان علامات أو مؤشرات الضعف الاولية يمكن أن تستبعد أو عدم الاهتمام بها على اساس كونها مجرد اضطرابات مؤقتة؛ ولأنه ليس من المفروض عدّ أي هزة يسيرة في النشاط الاقتصادي تتطور لتصبح ركودا أو انتعاشا.

لذلك إن تباطؤ السياسة النقدية سوف يمر بثلاث مراحل أو إنه يتكون من ثلاثة انواع وهي على النحو الآتي:

1- تباطؤ الادراك أو التشخيص: ان هذا النوع من التباطؤ هو المدة مابين الوقت الذي يبدأ عنده الضعف في الاقتصاد والوقت الذي يتم عنده تشخيص أو ادراك ذلك الضعف، ويمكن ان يعرف أيضاً على انه ذلك التأخير بين الوقت الذي تنشا فيه المشكلة الاقتصادية وبين الوقت الذي يحس فيه صناع السياسة بوجود هذه المشكلة ، وحتى بعد ان يُشخص التدهور أو التراجع في الاقتصاد فان المسؤولين عن وضع أو صياغة السياسات يستغرقوا بعض الوقت قبل ان يقوموا بالبدء في تنفيذ السياسات المطلوبة التي قد تتطلب احياناً موافقة السلطة التشريعية وما يرافق ذلك من مناقشة وتعديل وموافقة، وحيث ان هذا النوع من التباطؤات ينشأ بشكل كبير بسبب المشكلات في جمع المعلومات فالمعلومات قد تكون متوافرة ولكن لمرحلة معينة فقط، وقد تكون غير متوافرة أصلاً فضلاً عن كون المؤشرات الاقتصادية معرضة لاعادة النظر فيما يحتاج صناع السياسة في بعض الأحايين إلى مدة زمنية ليتم الاعتماد على تلك المعلومات أو المؤشرات.

2- تباطؤ التنفيذ أو الاجراءات: وهذا النوع من التباطؤ يحدث خلال الفترة الزمنية التي تتخذ فيها الحلول للمشكلات التي تطرأ على الاقتصاد، وهو يعرف ايضا من خلال التأخير بين تمييز المشكلة واتخاذ القرار لحل المشكلة، فعلى سبيل التمثيل، فان برامج أو خطط الانفاق يتوجب ان تُعدّ قبل ان تكون هناك امكانية لتنفيذها. (كروش ص.، 2015، صفحة 11)

3- تباطؤ ظهور التأثير الفعلي: وهذا النوع من التباطؤ يحدث بعد ان تنفذ السياسات، فانه يوجد بعض التاخير قبل ان يُلمس التاثير الرئيس في الاقتصاد، فعلى سبيل التمثيل عندما يزداد انفاق الحكومة في نهاية المطاف، فان سلسلة الحلقات المختلفة في انفاق المستهلك ضمن مسار عملية المضاعف تأخذ بعض الوقت. فبالنسبة للسياسة النقدية فان هناك مدة تباطؤ مابين الشراء في السوق المفتوحة التي تدفع بأسعار الفائدة إلى الانخفاض والاستثمار الفعلي الذي يتزايد نتيجة لانخفاض اسعار الفائدة، وبناء على ذلك فان مدد التباطؤ التي تحدث قبل ان يتغير الطلب الكلي بشكل فعلي تتمثل بالسلسلة المنطقية الاتية:

مدة تباطؤ التشخيص، ومدة تباطؤ تنفيذ السياسات المطلوبة، ومدة تباطؤ ظهور التاثير الفعلي.

وفيما يأتي سنبحث تصور القسم أو الجزء الاخر من الاقتصاديين حول التباطؤ الزمني للسياسة النقدية.

-**المجموعة الثانية** يمكن ان نقسم التباطؤات الزمنية على خمسة انواع وذلك بحسب رأي مجموعة أخرى من الاقتصاديين الذين يفترضون عدم حرية الاختيار للسياسة النقدية المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فهم يعتمدون بذلك على السؤال الآتي، "هل هنالك حرية في اللجوء إلى استخدام سياسة نقدية بالشكل الذي يعمل على حل المشكلات المتعلقة بالفجوات التضخمية والركودية ؟"

ان كثيراً من المتخصصيين في مجال الاقتصاد ستكون إجابتهم على السؤال بالقول: "ليس من الضروري ان يكون الامر كذلك". بل إن السبب وراء ذلك يكمن في وجود التباطؤات الزمنية حيث ان هناك خمسة انواع من التباطؤات الزمنية وهي كما يأتي:

1- مدة تباطؤ البيانات أو المعلومات The data lag: ان المسؤولين عن وضع السياسات لايكونوا على دراية عمّا يجري في الاقتصاد سواء في نفس اليوم أم بعد مرور أسبوع على حدوث أي ازمة أو مشكلة في الاقتصاد فعلى سبيل التمثيل، عندما يبدأ الاقتصاد بالاتجاه نحو التدهور (الركود) في شهر كانون الثاني مثلا، فان المسؤولين عن وضع السياسات ربما لن يلحظوا ذلك الا بعد مرور شهرين أو ثلاثة اشهر، لعدم ظهور اشارات او دلائل دامغة على ذلك الركود وهذا هو ما نعنيه بتباطؤ المعلومات أي عدم الحصول على المعلومات بشكل فوري إلى الاقتصاديين كي يتمكنوا من وضع الحل المناسب في الوقت نفسه.

2- مدة تباطؤ الانتظاروالترقب: وهذا التباطؤ يبدا عندما يلحظ صناع السياسة بوجود تراجع (انخفاض) في النشاط الاقتصادي، فانهم من غير المرجح ان يقوموا بشكل فوري بتبني واقرار سياسات واجراءات لمواجهة حالة التراجع تلك.

وبدلا من ذلك، فانهم على الاغلب سوف يتخذون موقفا اكثر تحفظا يتمثل بانتظار وترقب ما الذي سيحدث. إذ ان المسؤولين عن وضع السياسات سيرغبون ان يكونوا متيقنين من ان الاحداث المرصودة تُعدُّ اكثر من مجرد كونها ظاهرة قصيرة الاجل. او مؤقتة لا تلبث ان تزول. وهنا يتجنبون اتخاذ اجراءات متسرعة خشية ان تأتي بنتائج مضادة او معكوسة.

3- مدة تباطؤ تشريع السياسات : يحدث هذا التباطؤ عندما يتوصل المسؤلون عن وضع السياسات إلى الاقرار بان هناك حاجة ملحة لتبني اجراء معين من اجراءات السياسة النقدية، إذ ان رئيس الدولة أو البرلمان سوف يتوجب عليهم ان يطرحوا ذلك الاجراء أو المقترح المطروح للحل او للمناقشة وتحشيد الدعم السياسي له، والعمل على اقراره وتشريعه من خلال البرلمان. وان هذه العملية يمكن ان تستغرق وتتطلب شهوراً متعددة.

4- مدة تباطؤ البدء بالتنفيذ او التحول نحو التنفيذ: وهذا التباطؤ هو عبارة عن المدة التي يبدأ بها اقرار السياسة أو الاجراء والتغيرات التي تليها في ادوات السياسة وهذا النوع من التباطؤ يُعدُّ واحداً من المعوقات الشديدة في السياسة. إذ عندما يُقرّ ويُسن ذلك الاجراء من اجراءات السياسة النقدية فان عملية البدء بتنفيذه تتطلب بعض الوقت. (أرسلا، جميل، و رمزي ، 2009، صفحة 262)

5- مدة تباطؤ ظهور التاثير: ان هذه المدة من التباطؤ هي أطول والأكثر تأثيراً في الاقتصاد كما بينه الاقتصادي M. Friedman. فعندما يتم البدء بتنفيذ اجراء معين من اجراءات السياسة النقدية بشكل فعلي وعملي، فان ذلك يتطلب بعض الوقت كي يظهر تأثير ذلك الاجراء في الاقتصاد بشكل محسوس أو متجسد بتغييرات ملموسة او جلية.

وعند الاخذ بالحسبان مجمل تلك التباطؤات فان بعض المتخصصين في مجال علم الاقتصاد يعدّونها دليلا على ان السياسة النقدية الاختيارية او الاستنسابية لايكون لها على الارجح ذلك التاثير الرئيس في الاقتصاد الذي يسعى إلى تحقيقه المسؤولون عن وضع السياسات. إذ ان المعضلة تكمن، حتى حلول الوقت الذي يُلْمسَ التاثير الكامل للسياسة المتبعة أو الاجراء المتخذ، في ان المشكلة الاقتصادية التي تم وضع سياسة معينة أو اجراء محدد من أجل تجاوزها ومعالجتها لم يعد لها أي وجود بحلول ذلك الوقت، أو انها تكون غير موجودة بتلك الحدة أو الشدة التي كانت عليها. وبعبارة اخرى بحلول الوقت الذي يبدأ فيه العلاج الاقتصادي بإظهار مفعوله فان الاقتصاد حينها ربما لايكون مريضاً ولايكون في حاجة إلى العلاج، أو ربما يكون الاقتصاد قد اصيب بمرض آخر ومن ثمَّ يستلزم علاجا من نوع آخر، ونتيجة لذلك، فان العلاج الاقتصادي ربما يتسبب باحداث اضرار جسيمة بدلا من ان يتسبب في تحقيق الشفاء.

5. مفاضلات السياسة الاقتصادية الكلية:

1.5.العلاقة المتضاربة بين النمو الاقتصادي والبطالة (توصيف قانون أوكن):

يؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة نسبية حسب (جرانجر) غير أن التحليل النظري لا يؤكد على هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية. (عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، 2014، صفحة 116)

يعد قانون "أوكن" أحد الأدوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي حيث قدم "أوكن" علاقتين تربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي في بحثه عام 1962، واللتين أصبحتا مرتبطتان باسم الاقتصادي "Ar hur Okun"، ولقد سعي الارتباط السلبي بين الناتج الداخلي الخام والبطالة بقانون "أوكن" ويتمثل تألق قانون "أوكن" في سهولته إذ تضمن متغيرين اقتصاديين مهمين، حيث يمثل قانون "أوكن" علاقة إحصائية بصورة أكثر من أن يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد، وكما هو الحال مع أي علاقة احصائية فالعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن أن تقدر بعده طرق تتمثل الطريقة الأولى في التعبير عن التغير في معدل البطالة كذلك التغير في الناتج الداخلي الخام وكما موضح في الشكل النموذج الأول لقانون "أوكن" كما يلي: (الوادي و ابراهيم ، صفحة 314)

$$\frac{\Delta u}{u} = a + b \times \frac{\Delta y}{y} \quad \dots\dots\dots (02)$$

حيث أن: u: البطالة، y: الناتج الحقيقي، b: معامل أوكن.

وتبين المعادلة رقم (02) أعلاه أن النسبة (a/b) مدى السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو للحفاظ على المستوى المفروض لنسبة البطالة وهذا تسهل تقديرها لأنها تعتمد على إحصاءات الاقتصاد الكلي، في حين تمثل الطريقة الثانية لتحديد معدل البطالة دالة

في فجوة الناتج الداخلي الخام، وهي تأخذ العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع لهذا عبر "أوكن" عن هذه العلاقة بمعادلة تباين "أوكن" بالشكل التالي:

$$U_t = c + dXgap\ (gdp)\ \dots\dots\dots (03)$$

حيث: gdp: الناتج الداخلي الخام gap: الفجوة d: معامل أوكن.

إن المعادلة رقم (03) أعلاه يوجد فيها العديد من المشكلات منها ما يتعلق بالناتج المتوقع والاستخدام الكامل كون بياناتهما لا يمكن الحصول عليها من إحصاءات الاقتصاد الكلي بصورة مباشرة، وقد قاد ذلك الاقتصاديين إلى إجراء تعديلات من خلال اعتماد نموذج "أوكن" الذي يشتق علاقة البطالة بالناتج من دون الاعتماد على تقديرات اتجاه العام، إذ بجعل معدل البطالة دالة بالناتج الداخلي الخام والمسار الزمني وبالصيغة اللوغاريتمية، ومن الطرق الأخرى طريقة المركبات التي تأخذ في الحسبان تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها قانون "أوكن" في صيغته الأولى وميزة هذه الطريقة هي أن معامل "أوكن" يمكن أن يتغير مع الزمن تبعا للتغيرات في المكونات، ونظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية لديناميكية تم اعتماد الصيغة الديناميكية في هذه الدراسة بتقدير معدل البطالة الحالية كدالة لنمو الناتج مع تباطؤ زمني ومعدل البطالة مع تباطؤ زمني وفق الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{\mu_t = \alpha + \sum_{t=1}^{m} \beta_t \mu_{t-1} + \sum_{t=0}^{n} \gamma_t y_{t-1} - 1 + y_t}\ \dots\dots\dots (04)$$

حيث أن: μ_t: معدل البطالة $\boldsymbol{y_t}$: الناتج الداخلي الخام الحقيقي، (m,n): مدة إبطاء.

وهنا تبين المعادلة رقم (04) أعلاه أثر نمو الناتج على البطالة في المدى القصير من خلال قيمة المعامل Y، ويمكن حساب أثره على المدى البعيد من خلال حساب معاملات الدالة والمعطى بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{\varphi = \sum_{t=0}^{n} \gamma_t \Big/ \left(1 - \sum_{t=1}^{m} \beta_i\right)}$$

ومن هنا يمكن اعتماد عدة طرق في التقدير ومنها طريقة الانحدار الذاتي الموسع لـ Box. Cox، وهذه الطريقة تتطلب مدة زمنية طويلة تتجاوز 30 سنة ومن الطرائق الحديثة التي تعتمد لدراسة العلاقات النسبية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة هي Tidayamamto-test. (البياتي و ميرال ، 2013، صفحة 242)

2.5 علاقة التضخم والنمو الاقتصادي (خان وصنهاجي نموذجا).

إن دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تلقي اهتماما واسعا من خبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات ومحافظي البنوك المركزية وفي كل البلدان سواء المتقدمة أو النامية، وعلى وجه التحديد مسألة ما إذا كان التضخم مفيدا للنمو الاقتصادي أو ضارا له وهذا باستخدام نموذج "خان وصنهاجي" لتحديد عتبة التضخم.

1- **مفهوم عتبة التضخم:** يمكن وصف مستوى عتبة التضخم بأنه نقطة انعطاف التي يكون بعدها نمو الناتج ليس أمثلا، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن معدلات التضخم في مستوى أعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي على أنها الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهو الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

2- **معادلة تقدير عتبة التضخم:** في هذه الدراسة يتم الاعتماد على نموذج قياسي كلي "لخان وصنهاجي" لتبيان آثار العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وذلك وفق معادلة النموذج التالي: **(كافي، 2015، صفحة 344)**

$$\mathrm{dlog(y_{it})} = \mu_i + \mu_t + y_1 \log(\pi_{it}) + y_2 d_{it}[\log(\pi_{it}) - \log(\pi^*)] + o^t x_{it} + e_{it} d_{it}^{\pi^*}$$
$$= \begin{cases} 1\ if\ \pi_{it} > \pi^* \\ 0\ if\ \pi_{it} < \pi^* \end{cases} \quad \dots\dots\dots (05)$$

حيث: $\mathrm{dlog(y_{it})}$: معدل النمو الحقيقي لGDP ،μ_i :تأثير الثابت، μ_t: تأثير الزمن، π_{it}: التضخم القائم على مؤشر CPI، π^* :مستوى حد التضخم أو عتبة التضخم، d_{it}:المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة من مستويات التضخم من 0 إلى 1، $d_{it}^{\pi^*}$: هذا

المتغير ومعامله يمثل كل المتغيرات التفسيرية الأخرى، ومعاملاتها للمتغير التابع والتي تمثل نسبة منه مثل النمو السكاني، الدخل الفردي، معدل نمو التبادل التجاري...إلخ (لكن بعض إضافة Log). (كروش ص.، 2015، صفحة 20)، e_{it}: المتغير العشوائي. (i): المؤشر المستعرض لجدول بيانات (Panel)، (t): وهو مؤشر السلاسل الزمنية.

من خلال المعادلة رقم (05) أعلاه تظهر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم من طرح $\log(\pi_{it})$ من $\log\ (\pi^*)$ مستمرة حتى مستوى العتبة π^*

3- التعارض بين النمو الاقتصادي والتضخم.

هناك آراء متباينة في علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم:

- فالبعض يرى أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية، فعندما تقدم الدولة بتمويل العجز في الموازنة العامة بالإصدار النقدي تقوم البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان بما يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار ويقل الدخل الحقيق للمواطنين ويقل استهلاكهم للسلع والخدمات.
- ويرى البعض الآخر أن التضخم يعوق النمو الاقتصادي لأنه يقلل من حجم المدخرات نظرا لأن النقود تقل قيمتها بمرور الزمن فيزيد الأفراد من الإنفاق ويقللون من الادخار وإذا رغبوا في الاستثمار أموالهم فإنهم يقبلون على المضاربة أو شراء المجوهرات والعقارات، أو الاستثمار في الخارج بدلا من القيام بمشروعات إنتاجية.

3.5 علاقة التضخم بالبطالة (منحني فيليبس) (دعيس، 2012، صفحة 193).

إذا كان الحديث عن البطالة والتضخم سرعان ما يكون التغير في منحني فيليبس، حيث ساد الاعتمار في ذلك الوقت بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التشغيل الكامل ومنه كان البحث دائما عن السياسة الاقتصادية التي تحقق التوفيقة المثلى بين معدلات البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

1) تحليل منحني فيليبس:

في عام 1958م قام "فيليبس" بتوفيق إحصائي لبيانات على المعدلات السنوية لتغيير الأجور النقدية (w) ومعدل البطالة (u) بإنجلترا الفترة (1861-1957)، ثم نشر هذه الدراسة الميدانية بمجلة (Economica) سنة 1958.

وبناءا على هذه البيانات لاحظ "فيليبس" أن هناك علاقة إحصائية سالبة لفترة طويلة بين تضخم الأجور ومعدل البطالة، وبالفعل لما كان العمل متوفرا خلال تلك الفترة، والبطالة منخفضة كان هناك اتجاه للارتفاع في الأجور النقدية، وبالعكس ارتفعت الأجور النقدية ببطء لما كانت البطالة مرتفعة، واستخلص "فيليبس" من دراسة هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع نسبة المئوية لمعدل البطالة.

2) شكل وتفسير منحني فيليبس: يعتمد التفسير الأساسي لمنحني فيليبس على تحليل سوق العمل، فإذا كانت الفكرة المعتمدة هي مرونة الأسعار والأجور، يكون فائض عرض العمل أداة ضغط لقبول العمل بنمو منخفض في أجورهم النقدية أما إذا حدث العكس وكان هناك فائض طلب في سوق العمل، تكون المؤسسات مجبرة على دفع أجور مرتفعة، ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$W_t = a + bu_t^{-1} \dots\dots\dots (06)$$

حيث: W_t:معدل تغير الأجور، u_t : معدل تغيير البطالة.

وبالنظر إلى هذه المعادلة ندرك أن هناك عدة عوامل أخرى غير متغيرة فالبطالة تؤثر على نمو الأجر تم إهمالها في بداية الدراسة، وقد وضح ذلك من خلال "منحنى فيليبس" في الشكل الموالي:

الشكل 03: منحنى فيليبس

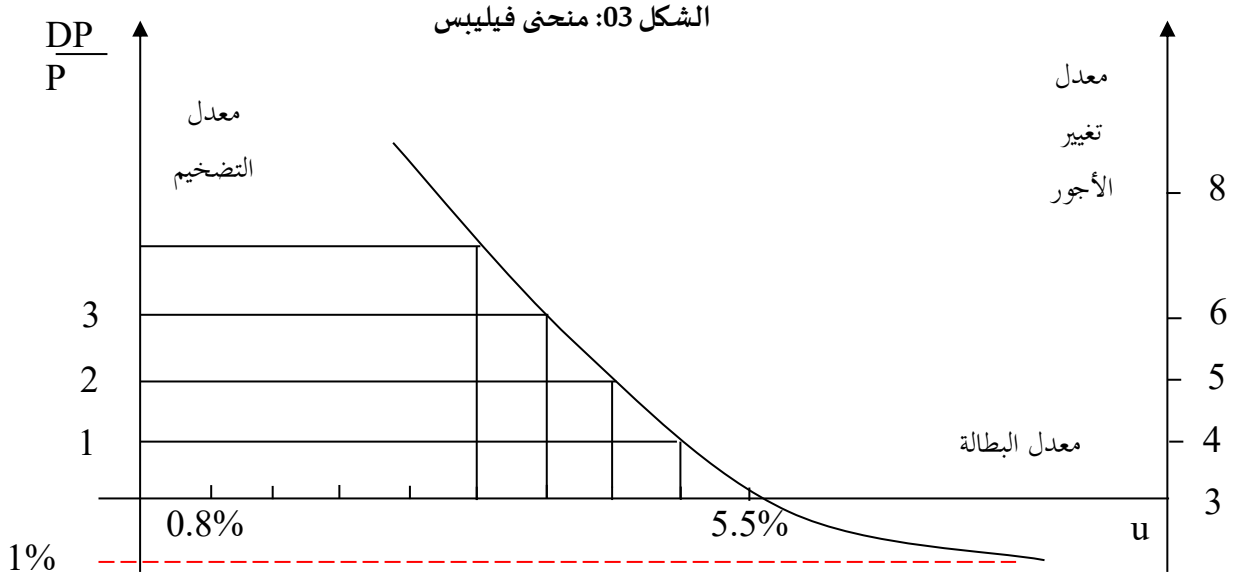

المصدر: زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، رقم 226، الكويت، 1998، ص 363.

وانطلاقا من التحليل السابق، قام كلا من "بول سامولسون" "وروبرت سولو" باكتشاف وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، بأنه عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد في حالة زيادة بمعدل كبير فإن المؤسسات ستعمل على زيادة إنتاجها، مما يزيد من الطلب على الأيدي العاملة ودفع أجور عالية لهم ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور، وهذا بدوره سينعكس على تضخم الأسعار وهكذا تكون معدلات البطالة قد انخفضت بينما ارتفعت معدلات التضخم.

6. خاتمة:

يرتكز المربع السحري للسياسة الاقتصادية الكلية على تحقيق أربعة أهداف يكون تسلسلها كالأتي النمو الاقتصادي، العمالة، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي. حيث تلعب السياسيات الاقتصادية دور كبير في تحقيق أهدافها وبالتالي تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، فتشابك العلاقات بينهم من تدفقات حقيقية ونقدية يجعل لها أهمية كبيرة، حيث تعمل هذه السياسات من خلال عدة أدوات ومنه تخصص كل أداة لهدف معين وذلك حسب فعاليتها في تحقيقه، لكن ما قد تتعرض له السياسات الاقتصادية الكلية هو التعارض في الأهداف، فتحقق هدف معين يترتب علية التنازل عن هدف أخر ذي أهمية كبيرة، وبالتالي التأثير على حسن سير الاقتصاد الكلي.

نتائج الدراسة:

- العوامل المساعدة على الاداء الجيد والفعالية للسياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد تستوجب شروط وبيئة عمل، فعدم توفرها يعني فشل أداء السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي تصبح من المعوقات التي تحد من أداء السياسات الاقتصادية الكلية ؛
- تعد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من المعوقات الاقتصادية للسياسة الاقتصادية الكلية ، وهذي نتيجة التضارب والتعارض في هذه الاهداف فيما بينها وهذا حسب ما يتم استهدافه من طرف صانعي القرار على المستوى الكلي وذلك ترجمة لمخططاتهم وبرامجهم الاقتصادية أو حتى السياسية ؛

- ان تباطؤات السياسة النقدية تعدُّ من اكبر العوائق التي تقف بوجه البنوك المركزية وذلك لان السياسة الاقتصادية الكلية عندما تحاول معالجة مشكلة في الاقتصاد فان ظهور تأثير السياسة يستغرق مدة من الزمن قد تطول او تقصر بحسب اقتصاد كل دولة وهذا مما يؤدي الى عدم ظهور المعالجة في الوقت المناسب ؛
- عدم الاختيار الصحيح للسياسات مقابل الاهداف ينتج عنه الاقتران الخاطئ للسياسات مع الاهداف وهذا يعد من اهم المعوقات الاقتصادية التي تحيد من فعالية السياسة الاقتصادية الكلية ؛
- عدم التنسيق الجيد وبالمستوى المطلوب بين الحكومة والسلطة النقدية من شأنه أن يضاعف في التباطؤ الزمني للسياسات خاصة السياسة الاقتصادية الكلية ؛

الاقتراحات:

- تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على أساس موضوعية واقتصادية من طرف مختصين وخبراء أو اقتصادين وماليين دون ادخال الحسابات السياسية، وأن تسعى لتحقيق أهدافها والتي تنمي من الاقتصاد الوطني ؛
- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام ؛
- ان الاهتمام بقواعد وآليات او قنوات انتقال اثار السياسة النقدية يعدُّ من الضروري تطويرها والقاء الضوء عليها وذلك لان تأثير السياسة الاقتصادية الكلية لا يمكن ان يصل الى النشاط الاقتصادي الا من خلال تلك القنوات وبما ان اسعار الفائدة هي اهم تلك القنوات فان من المفروض تطوير تلك القناة ؛
- ينبغي على الدول العمل على تطوير الاسواق المالية وذلك ليساعدها على استخدام الادوات القابلة للقياس للسياسة الاقتصادية الكلية ؛

7. قائمة المراجع:

إسماعيل محمد دعيس. (2012). *السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*. أردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.

العلواني عديلة. (2014). *المسير في الاقتصاد النقدي*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

العلواني عديلة. (2014). *المسير في الاقتصاد النقدي*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

إياد عبد الفتاح النسور. (2013). *المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

تومي صالح. (2005). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.

شباح رشيد. (2012). *ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر(دراسة حالة لولاية تيارت)*. جامعة تلمسان: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة.

صلاح الدين كروش. (2015). *البحث عن المثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري)*. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.

طاهر فاصل البياتي، و روحي سماره ميرال . (2013). *النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

طاهر فاصل البياتي، و روحي سماره ميرال . (2013). *النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

طاهر فاضل البياتي، و روحي سماره ميرال . (2013). *النقود والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة*. عمان- الأردن: ط1، دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة.

محسن حسن المعموري. (2013). *مبادئ علم الاقتصاد*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

محمد سلمان سلامة. (2015). *الإدارة المالية العامة*. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

محمود الوادي، و خريس وآخرون ابراهيم . (بلا تاريخ). *الأساس في علم الاقتصاد*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

مصطفى يوسف كافي. (2015). *مبادئ العلوم الاقتصادية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

هيل عجمي أرسلا، الجنابي جميل، و ياسين رمزي . (2009). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. دار وائل للنشر والتوزيع.